الأداء السياسي والدبلوماسي لمؤسسات قوى الثورة والمعارضة الرسمية *

جورج صبرة

منذ انطلاقتها بدت الثورة السورية بوطنيتها البازغة واستقلاليتها التي لا تحتاج إلى دليل . لذلك لم تستطع أي جماعة سياسية أو حزب أو منظمة من كل الاتجاهات وفي جميع المناطق السورية الادعاء بأبوة الثورة أو بدور مميز فيها ، فقد كانت سورية شعبية خالصة . ويمكن للباحث أن يرى دلالة ذلك بوضوح في تسمية الجمع والهتافات الأولى في المظاهرات ومشاركة جميع مكونات الشعب فيها . إذ حملت علم البلاد تأكيداً لوطنيتها ، وعكست صوت الشارع السوري وإرادته في تغيير حقيقي في حياة البلاد وانتقال سلمي إلى دولة ديمقراطية تعددية ، توفر الحياة الدستورية وسيادة القانون ، والحرية والكرامة والمساواة لجميع أبناء الشعب .

برزت اللجان والتنسيقيات في المدن والقرى ، وخاضت غمار التعاون والتشبيك والوحدة ، فنشأت منظمات الثورة الشبابية . لجان التنسيق المحلية ، ثم الهيئة العامة للثورة ، وبعدها المجلس الأعلى لقيادة الثورة . فشلت جميع محاولات النظام الاستيعابية في تهدئة الوضع ، عبر استقبالات الوفود في القصر الجمهوري والسماح بعقد لقاءات ومؤتمرات سياسية لتغطية العنف العاري بمواجهة الشعب . وكان حمل السلاح والتطرف الديني من المخاطر الكامنة والمنصوبة لشباب الثورة ، عاينت بنفسي في نيسان 2011 - ومن باحة سجن عدرا المركزي التي غصت بالمعتقلين - وعي شباب الثورة لخطورة الوقوع فيها .

نشأ المجلس الوطني السوري في 2 / 10 / 2011 وتزود بدعم الثورة وحق تمثيلها من تظاهرات جمعة " المجلس الوطني يمثلني " 7 / 10 / 2011 . كما كانت معظم منظمات الثورة الشبابية من مكونات المجلس ولها ممثلون في جميع هيئاته . وجاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة 11 / 11 / 2012 كمشروع دولي بمشاركة بعض السوريين لإنهاء المجلس ودوره واستيعاب الثورة والتدخل في شؤونها وتوجيه مسارها . وبسبب الاحتضان الدولي الكبير ، كانت البصمات السورية في تشكيله وبنائه أقل حضوراً وتأثيراً . فتراجع فيه صوت الثورة ومنظماتها لصالح صوت الفصائل وداعميها . ودخل الساحة الدولية سياسياً ودبلوماسياً دون أن يتمتع بالمؤهلات اللازمة والخبرات المطلوبة . والحكومة المؤقتة وهيئة تنسيق الدعم من هيئات الائتلاف ومنظماته السياسية والإنسانية ، تشاركه جهات أخرى خارجية في إدارتها وصياغة مهامها والعمل فيها .

هبطت الهيئة العليا للمفاوضات كمنظمة وظيفية بمظلة اجتماعي فيينا الدوليين وقرار مجلس الأمن 2254 عقب الاحتلال الروسي للبلاد 2015 ، وولدت عبر مؤتمر الرياض 1 تحت عنوان المفاوضات في مسار جنيف الأممي . وجاءت أوسع تمثيلاً من المؤسسات السابقة ، إذ ضمت ممثلين عن هيئة التنسيق الوطنية وعن الفصائل وعن المستقلين أيضاً . وهي المؤسسة الأولى التي كسرت حصرية تمثيل الثورة بالائتلاف .

ولأسباب ذاتية وموضوعية ، بقي عمل جميع هذه المؤسسات وأداؤها روتينياً قائماً على المتابعة وردود الأفعال بعيداً عن الخطط والمهام والمراجعة والتقييم ، وأسير وهم التغيير السريع ، ثم وعود الدول وتصريحات ممثليها . وبقيت العلاقات الداخلية والصراعات البينية بين مكوناتها تتصدر عملها ونشاطاتها ، وكأن ذلك أولى من تنظيم العلاقة وتسديدها وتصويبها مع الداخل الوطني وكذلك مع المجتمع الدولي . وظل القرار الوطني المستقل هو الغائب الأكبر تدريجياً حتى الغياب الكلي . فكيف نفسر رفض الائتلاف المشاركة في مؤتمر سوتشي ، ثم التزامه مباشرة بتنفيذ مخرجاته والانخراط في اللجنة الدستورية بحماس بالغ ؟

أما عمل المكاتب التخصصية فبقي روتينياً وكيفياً بعيداً عن الأداء المطلوب ودون إنجازات تذكر . فالمكاتب القانونية كانت في المجلس الوطني والائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات ، وصرفت عليها مبالغ طائلة . لكن مساهمتها في الملف القانوني للثورة وقضايا حقوق الإنسان لا تكاد تذكر مقارنة بمساهمات أفراد سوريين ومنظمات مجتمع مدني متخصصة . أعطي مثالاً عليها " الشبكة السورية لحقوق الإنسان " ، والتي صار الائتلاف ينشر تقاريرها ، ويعتمد الأرقام والمعلومات الصادرة عنها مثل كل المتلقين .

وعلى الصعيد الإعلامي لم تحقق أي من مؤسسات قوى الثورة والمعارضة إنجازاً إعلامياً واحداً يستحق التنويه ، أو يتسم بالديمومة والثبات كمنبر ، يتولى المهمة الإعلامية للثورة كما يليق وينبغي .

وبشأن التمويل بقي التفكير والتصرف به استهلاكياً ، يعتمد كلياً على التمويل الخارجي من الدول الداعمة . ولم يتم البحث الجدي في المصادر الخاصة الإنتاجية والخدمية للتمويل ، أو تشكيل صندوق وطني للعمل وتمويل الفعاليات ، يحقق مشاركة السوريين في التغذية ومراقبة الصرف ، في وقت كان لدينا من السيولة ما يكفي لتنفيذ ذلك . وعلى عكس المفترض كانت النفقات والمصاريف خارج المراقبة العامة وبعيداً عن التدقيق والمحاسبة ، وبقيت رهناً بإرادة رئيس الائتلاف وأمينه العام وتحت تصرفهما . ومن المظاهر السلبية التي وقع فيها الائتلاف ويعرفها الجميع، استفحال النزعات الخاصة الفردية والعصبوية والمال السياسي والكتل الوهمية المشاركة في التمثيل . وكانت جولة المفاوضات التي خاضها عام 2014 فقرة في احتفالية أممية محسوبة المجريات والنتائج . وبعد الإعلان المتكرر عن مشاريع الإصلاح وفشلها ، تعرض الائتلاف لنزيف مستمر ، خسر نتيجته العديد من الوجوه الثقافية والسياسية الفاعلة ، ونخبة من نشطاء الثورة وشبابها .

قد يرى البعض أن هذه القضايا جزئية وفنية وهامشية . لكنني أراها جوهرية وسياسية بامتياز ، بل تؤثر بعمق على دور المؤسسة وسمعتها ووحدتها ، وعلى الأداء السياسي ومخرجاته ونتائجه ، وتؤشر عليها بوضوح أيضاً . فكيف نضمن استقلالية القرار الوطني في ظل تابعية التمويل وديمومته على هذا الحال ؟

ويبقى العجب العجاب في عدم الالتزام بالرؤية السياسية المحددة بالوثائق ، وسهولة خرق القرارات التي تتخذها الهيئات المعنية ، أو إرسال الرسائل والوثائق لجهات خارجية دون علم الهيئات المعنية والمسؤولة عن هذا الأمر . حدث ذلك في جميع المؤسسات . ويمكن الإشارة إلى أبرزها عندما اتخذ المجلس الوطني قراره بعدم المشاركة في مفاوضات جنيف 2014 ، وكان القرار بإجماع المكونات وأعضاء الأمانة العامة صاحبة القرار . لكن عدداً كبيراً من أعضاء المكتب التنفيذي والأمانة العامة سابقوا الجميع إلى جنيف متجاوزين قرار مؤسستهم ، ومتناسين تواقيعهم والتزاماتهم . وفي الائتلاف حصلت وقائع عديدة من هذا القبيل ، حين تجاوز البعض قرارات الائتلاف بمشاركتهم في مسار أستانا ، أو انضمامهم للمنصات الأخرى دون مساءلة .

وفي الحديث عن سفراء الائتلاف وسفاراته حدِّث ولا حرج . إذ كان هذا العمل صورياً ومعلباً ، دون مهام محددة أو نتائج ملموسة أو ظلال حقيقية على الأرض . لا باتجاه الدول المعنية ومؤسساتها ومجتمعاتها ، ولا باتجاه الجاليات السورية ونشطاء الثورة المتواجدين فيها . بل كان حضور معظم هذه السفارات بين السوريين معدوماً ، ولم تحظ منهم بالتعاون والاحترام .

غير أن العطب الأكبر كان في حالة الاغتراب بين السياسي والعسكري في فضاء الثورة ، وبقاء البندقية أسيرة قرار الداعمين وتوجهاتهم ، بعيداً عن المؤسسات التمثيلية وخارج السياسة والمظلة السياسية للثورة ، وأحياناً خارج الثورة وأهدافها . ولذلك أسباب عديدة ذاتية وموضوعية ، رافقتها وحددت تحركها في جميع المراحل

من النشوء إلى التمدد إلى الانهيار والتلاشي . وكان التأخر في اتخاذ موقف من التطرف والإرهاب من أخطاء المؤسسات والفصائل في تلك المرحلة .

حاول المجلس الوطني بجدية تصحيح هذا الوضع من بدايته ، لكنه لم ينجح . رغم الزيارات العديدة لمخيم الضباط في الريحانية ، والجولات في الداخل المحرر ، واللقاءات المتكررة في استنبول مع رموز الجيش الحر والفاعلين فيه ، التي بقيت دون جدوى . ويبقى السؤال المشروع : هل بذلنا ما يكفي من الجهود لتصويب الوضع ، وجعل الثورة بجناحيها السياسي والعسكري في مصنع واحد للقرار ؟ ؟

وفي الائتلاف صار للبندقية ممثلون ومهام مختلفة ومأجورة (بندقية الأركان وبندقية الفصائل) ، يتم الاستقواء بهم في الانتخابات الداخلية والصراع بين المكونات . ووصل أخيراً حد استثمار الوجود والدعم والابتزاز أيضاً . بينما كانت العلاقة مع الشعب في الداخل عموماً وفي المحرر منه على وجه الخصوص في حالة ترد مستمر . بدأت بالتأييد والدعم ، وصارت تتناقص باستمرار حتى وصلت إلى التشهير والرفض والعداء ، كما تبدت بوضوح في الأعوام الأخيرة . وهو ما أنتج خفة وزن الائتلاف ومنظماته ، واستجر قلة الاعتبار والاهتمام بها من المنظمات العربية والدولية ، ومن الدول المعنية بالشأن السوري أيضاً .

جاء الاحتلال الروسي للبلاد في أيلول 2015 آخر عملية إنقاذ للنظام ، وحافزاً لازدحام جهود دولية لبحث القضية السورية . حيث عقدت اجتماعات فيينا الدولية في تشرين الثاني ، ومؤتمر الرياض 1 للمعارضة السورية وتشكيل الهيئة العليا للمفاوضات في كانون الأول ، وصدور القرار 2254 قرب نهاية العام .

خاضت الهيئة العليا ووفدها المفاوضات في سبع جولات خلال عامي 2016 و2017 برفقة فريق كبير من المستشارين والإعلاميين والفنيين ، بلغ عدد أعضاء البعثة في جنيف أحياناً ثمانين عضواً في ما يشبه الكرنفال ، ، نتيجة ازدحام الرغبات والمآرب والأيدي ، التي تؤمن حضورها بأشكال متعددة .

ليس لما جرى تحت عنوان المفاوضات في جنيف من " المفاوضات " غير الاسم . فما قمنا به ليس أكثر من محادثات مع الوسيط الأممي وفريقه ، حققت بعض التقدم على الصعيد الإنساني ، ولم تحقق أي تقدم على الصعيد السياسي . رغم أننا قدمنا 32 وثيقة مقابل ورقة يتيمة من ثماني نقاط قدمها النظام . فأية مفاوضات هذه لا تتواجه فيها الأطراف ، وليس لها جدول أعمال مشترك ، ولا مواضيع محددة للبحث والنقاش ؟ إنها محصلة لانعدام التوافق والإرادة الدوليين في تنفيذ القرارات الأممية والتقدم باتجاه الحل وفق الأصول .

وعلى الرغم من حرص الهيئة على ضبط عملها تنظيمياً عبر لائحة داخلية ، وسياسياً عبر الإطار التنفيذي للحل السياسي الذي أعلنته من لندن عام 2016 ، غير أن التصرفات الفردية كانت حاضرة (قصة الصورة مع منصتي موسكو والقاهرة التي ابتدعها ديمستورا في الجولة الرابعة ، ونفذها نائب رئيس الهيئة مع رئيس الوفد) . وأصابع التدخلات والخلافات والوشوشات الدولية لم تغب عن عمل الوفد عام 2017 ، حين شكل ممثلو الفصائل نصف أعضاء الوفد (محاولة إحراج الهيئة والتطاول عليها في إعلان تعليق المفاوضات بالجولة السادسة ثم الانصياع) . ولم تخل الهيئة ووفدها من أمراض المؤسسات الأخرى ، غير أنها بقيت متماسكة ، ومتمسكة في عملها بمحددات مؤتمر الرياض 1 وبيانه ، وبيان جنيف والقرارات الأممية .

لا حاجة للكلام مطولاً عن مجريات مؤتمر الرياض 2 ونتائجه ، حيث تم تقزيم أهداف الثورة بعد العملية الانقلابية على الهيئة العليا للمفاوضات . فالانسحابات والتناقضات برزت خلال انعقاده ، والخلافات أعلنت مع

إعلان نتائجه . والتراشق بالبيانات والبيانات المضادة بين المنصات المشاركة يعرفه الجميع . وها هي هيئة التفاوض السورية ، لا زالت تنعم بعطالتها منذ نشأتها عام 2017 . واللجنة الدستورية ، تتمتع برفض السوريين لها ، وانعدام دورها وجدواها بعد ثلاثة أعوام وست جولات من اللقاءات العبثية . مع استمرار عملية المخادعة للشعب بادعاء استمرار العملية السياسية عبرها ، وبث الآمال الكاذبة من نتائج عملها .

أما مسار أستانا – سوتشي فهو بدعة روسية بهدف التطاول على العملية السياسية وحرفها عن مسارها ، ومحاولة لتثمير الاحتلال الروسي سياسياً . وتأتي مشاركة الدول الأخرى ضمن إطار تكتيكاتها الإقليمية ومصالحها . وليس للسوريين والقضية السورية أي منفعة فيها . وخلال سبع عشرة جولة لم يكن لحضورهم أي مهمة أو دور ، أكثر من حضور شكلي وتكميلي للصورة ، يخدم أجندات الآخرين ومصالحهم .

حمل هذا المسار منذ بدايته استهانة بالشعب السوري ، عندما وضع الروس على الطاولة دستوراً جاهزاً معداً لسورية والسوريين . وتم استكمال ذلك بالطريقة التي تشكلت فيها اللجنة الدستورية والمهمة المنوطة بها ، وطريقة العمل التي تنتهجها . والتي لا تنفع غير النظام وداعميه ودعاته في كسب الوقت ، وتقزيم العملية السياسية إلى شكل من أشكال المصالحة مع النظام ، ونشر ظلال من التبدد والإحباط وانعدام الجدوى بين السوريين بمساعدة أجواء إقليمية ودولية تعزز ذلك . غير أن الأذية الكبرى لهذا المسار تأتي من حالة الانقسام التي سببها داخل المؤسسات وبين السوريين وفي ساحة قوى الثورة والمعارضة على وجه التحديد.

وتحت عناوين الواقعية والمرونة وبراعة التكتيك ، توهم أصحاب نهج التهاون والتفريط في هذه المؤسسات ، أنهم بالاستجابة الكلية للإرادة الدولية والدخول في مسارات لا تخدم الثورة وأهدافها ، يحققون متانة في العلاقات مع الدول ، ويوفرون من خلال ذلك الدعم اللازم للقضية . فكان من الطبيعي أن ينقلب السحر على الساحر ، ويواجه هؤلاء أشخاصاً ومؤسسات نقص الاهتمام الدولي ، بل الإهمال وتراجع الثقة بهم والتعامل الإيجابي معهم . وهذا أمر طبيعي ومتوقع . فمن يخسر ثقة شعبه وتأييده ، لن يلقى من الآخرين الاحترام وحسن العلاقة والاهتمام . وها هي الدول إقليمياً وعلى امتداد االعالم ، تبدل أولوياتها ومسارات عملها في قضايا المنطقة ، وتقفز بسياساتها وإجراءاتها من النقيض إلى النقيض ، سعياً وراء مصالحها المتطورة والمتغيرة . ولا يبقى وراء القضية إلا أصحابها بالذات ، فهل نعقل ؟ ؟

وفي ملف التطبيع مع النظام ، الذي انتقل من الوشوشة والاتصالات السرية إلى العلن والزيارات الرسمية والإجراءات . فقد تم ذلك تحت غطاء السياسات الدولية المترددة والمتباينة حيال قضايا المنطقة ، وارتباك السياسة الأمريكية بشأن إيران وملفها النووي ، وترددها بين سياسة الصبر الاستراتيجي التي تستغلها إيران ، وبين الضغط الاسرائيلي باتجاه الحسم معها . ونتيجة للتهتك العربي المريع وانكشاف عورات الدول ، آثر معظمها النجاة بجلده والسعي وراء الأمن والأمان من إسرائيل وتركيا وإيران تجاوزاً لجميع الاعتبارات السياسية السابقة والمواقف المعهودة . لكن رغم الضجيج الإعلامي فالباب ليس مفتوحاً أمام التطبيع ، حيث لم يعد هناك دولة ولا نظام في دمشق . ولن يعدم الشعب السوري من يتضامن معه من إخوته العرب (السعودية وقطر) . ودولياً ، ما زال طريق التطبيع محكوماً بالإرادة الأمريكية وعقوباتها ، ولم تعط فيه إشارة المرور .

غير أننا كسوريين – داخل المؤسسات التمثيلية وخارجها – ليس لنا أن نتبرأ من مسؤوليتنا عن هذا الوضع وتحولاته ، وما وصل إليه . فحالة التبدد الوطني التي نعيشها ، وغياب القضية السورية عن طاولات البحث ، وانعدام وجود حاملها السياسي الوطني في دوائر الفعل ، ساهم في وضعها على قوائم الانتظار ، وسهَّل على

الدول التخلي عن تعهداتها والتزاماتها ، وتحولها إلى اتجاهات أخرى ومواضع اهتمام بديلة . وقبل أن نعتب
. على الآخرين فيما فعلوا ، لنحمل مسؤوليتنا بشجاعة فيما لم نفعله حتى الآن ، وهو الأساس

كانون الثاني 2022

. ورقة قدمت في ندوة الدوحة " سورية إلى أين ؟ " شباط 2022 *